

Distr.: General
13 January 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٢٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ويعرض التقرير التطورات التي استحدثت في أبخازيا بجورجيا منذ تقديم تقريره المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/2002/1141).

٢ - وقد استمرت هايدي تاغليافيني، ممثلي الخاصة لجورجيا، على رأس البعثة. وواصل اللواء قاضي أشفق أحمد (بنغلاديش) عمله كبيرا للمراقبين العسكريين. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وصل قوام البعثة إلى ١١٤ مراقبا عسكريا (انظر المرفق).

ثانيا - العملية السياسية

٣ - واصلت البعثة مساعيها من أجل المضي قدما بالعملية صوب تحقيق تسوية شاملة للصراع بين جورجيا وأبخازيا من خلال إجراء مفاوضات جوهرية بشأن الوضع المقبل لأبخازيا داخل دولة جورجيا. وقد واصلت ممثلي الخاصة مشاوراتها مع كلا الجانبين بشأن سبل إجراء هذه المفاوضات على أساس الورقة المعنونة "المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي" ورسالة الإحالة المرفقة بها. وقد حظيت هذه الجهود بدفعة أخرى من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي قام بصحبة السيدة تاغليافيني بزيارة تبليسي وسوخومي في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، وأجرى محادثات مع قيادات الطرفين. وقد شدد الاثنان، وخصوصا للجانب الأبخازي، على أن الإطار المنصوص عليه في الورقة - السلامة الإقليمية لجورجيا، حكم ذاتي واسع لأبخازيا، الضمانات الدولية - يتيح مجالا كافيا لاستكشاف سبل تحقيق المصلحة المشروعة للجانبين في التسوية النهائية. وفي

١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام الاتحاد الروسي بمحاولة أخرى لترتيب عقد اجتماع في موسكو لممثلي مجموعة الأصدقاء والأمم المتحدة مع الجانب الأبخازي لتبادل الآراء بشأن تسوية الصراع بين جورجيا وأبخازيا والمبادئ التي تقوم عليها الورقة ذات الصلة بالاختصاصات. ولم يعقد الاجتماع بسبب تباين وجهات النظر بشأن طرائق إجراء المناقشة. وقد اقترح الرئيس إدوارد شيفرنادزه، في كلمته أمام برلمان جورجيا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مؤتمر دولي بشأن أبخازيا تشترك في رئاسته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، بمشاركة تركيا وأوكرانيا.

٤ - ورغم هذه الجهود، لم يتسَنَّ التغلب على رفض أبخازيا الدخول في مناقشات جوهرية بشأن ورقة الاختصاصات، إذ ظل الجانب الأبخازي يؤكد إعلان الاستقلال الذي أصدره منفرداً في عام ١٩٩٩ (انظر S/1999/1087، الفقرة ٧). وأشار الجانب الأبخازي أيضاً إلى الوجود المسلح لجورجيا في وادي كودوري، باعتباره سبباً لرفض الدخول في مفاوضات. أما الجانب الجورجي فقد أعرب عن قلقه البالغ إزاء مساعي أبخازيا للحصول على الجنسية الروسية وتوثيق الصلات مع الاتحاد الروسي، كما يتضح من إعادة تشغيل الخط الحديدي بين سوخومي وسوشي في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر.

٥ - وواصلت السيدة تاغليافيني، في إطار جهودها، الاعتماد على دعم مجموعة الأصدقاء. وفي أعقاب زيارتها لبرلين وموسكو وواشنطن، أتمت جولة مشاوراتها في العواصم بزيارة لندن وباريس. وظل وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام أيضاً على اتصال وثيق مع المبعوثين الخاصين للأصدقاء، وجرى ذلك أيضاً في أثناء زيارته لموسكو في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، حيث التقى بفاليري لوشينين، النائب الأول لوزير الخارجية والممثل الخاص للرئيس فلاديمير بوتين لشؤون الصراع بين جورجيا وأبخازيا. وأعتزم، على سبيل متابعة هذه المناقشات، العمل في المستقبل القريب على عقد اجتماع غير رسمي رفيع المستوى للأصدقاء لمناقشة السبل الممكنة لدفع عملية السلام بين جورجيا وأبخازيا قدماً. وقد التقيت بالسيدة تاغليافيني في ١٠ كانون الأول/ديسمبر في نيويورك، وبحثت معها التطورات المتعلقة بولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

٦ - وعلى الصعيد الميداني، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تشجيع الحوار بين الجانبين في إطار مجلس التنسيق. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع الفريق العامل الثالث (المعني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية) التابع للمجلس في سوخومي برئاسة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساعدة لجنة التنسيق الثنائية لجورجيا وأبخازيا. وبحث الجانبان مسألة تقوية شواطئ نهر إنغوري، وترميم وحماية الآثار الثقافية الأبخازية، ومسألة لغة التدريس في

مدارس قطاع غالي. على أنه لم يتيسر عقد اجتماع لمجلس التنسيق ذاته الذي لم يجتمع منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ومن المسائل التي يتعين على مجلس التنسيق بحثها إمكان عقد مؤتمر رابع لجورجيا وأبخازيا معني بتدابير بناء الثقة في عام ٢٠٠٣.

٧ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، استبدل بأنري خيرغينيا في منصب رئيس وزراء أبخازيا بحكم الواقع غينادي غاغوليا. وكان السيد غاغوليا يتمتع بهذه الصفة بالفعل فيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨، وكان في الوقت ذاته يرأس غرفة التجارة والصناعة في أبخازيا.

ثالثا - الأنشطة التشغيلية

٨ - استمرت البعثة في أداء مهام المراقبة الموكولة إليها من خلال تسيير دوريات برية يومية في قطاعي غالي وزوغديدي ودوريات أسبوعية، أو كل أسبوعين في فصل الشتاء، مشتركة مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في وادي كودوري. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، انتهى مجلس التحقيق التابع للبعثة من تحقيقه في موضوع إسقاط طائرة هليكوبتر تابعة للبعثة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ومع أن البعثة حددت ضمانات إضافية لرحلات الطائرات الهليكوبتر، فإن أعمال الدورية باستخدام هذه الطائرات لا تزال معلقة، ولا يجري القيام إلا بالرحلات الجوية الإدارية على طول خطوط الطيران فوق البحر الأسود. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، طلب الجانب الجورجي الوصول إلى موقع سقوط الطائرة في إطار تحقيقاته الجنائية في هذا الحادث؛ ورفض الجانب الأبخازي الموافقة. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الاتحاد الروسي أن لديه دليلا (يتمثل في شريط فيديو) يتعلق بإسقاط الطائرة الهليكوبتر، وسيقدمه إلى الأمم المتحدة.

وادي كودوري

٩ - في مستهل فصل الشتاء، استقرت الحالة في وادي كودوري، وإن ظل التوتر قائما. ويؤكد الجانب الأبخازي أن اتفاق موسكو (S/24523، المرفق) لا يسمح على الإطلاق بوجود موظفين مسلحين في الوادي، في حين يتذرع الجانب الجورجي بأن المنع ينسحب على القوات العسكرية النظامية فقط، وأنه يمكن السماح بوجود حراس الحدود المسلحين وأفرد الحرس الوطني من القوات الاحتياطية المحلية. وفيما بين تشرين الأول/أكتوبر ومنتصف كانون الأول/ديسمبر، سبّرت البعثة ثنائي دوريات مشتركة مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في وادي كودوري. ولم تلاحظ أي تغييرات في الوجود المسلح. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، رصدت الدورية تدريبا محليا لمدة يوم واحد على الدفاع المحلي عن المواقع، قام فيه زهاء ٨٠ من حرس الحدود وأفرد الحرس الوطني من القوات الاحتياطية

المحلية بحراسة المباني في أعالي وادي كودوري. واستمرت دوريات البعثة في الاعتماد على الضمانات المكتوبة للمرور الآمن وعلى الحراسات الأمنية التابعة للجانبين الجورجي والأبخازي.

١٠ - وفي أثناء القيام بدورية في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب شخص مقيم في أعالي وادي كودوري إصابة شديدة بسبب لغم أرضي، وجرى نقله بمساعدة قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، رفض ضابط مرافق أبخازي السماح للدورية بالوصول إلى إحدى القرى في وادي كودوري السفلى. وحررت الدورية محضر مخالفة على أساس أنها اعتادت الوصول إلى هذه القرية فيما سبق وأن سبب المنع لم يبين. وبحث البعثة هذه المسألة مع السلطات الأبخازية المختصة التي بنت رفضها على شواغل أمنية، والتي ذكرت أنها ستستصدر إذنًا بالوصول إلى المنطقة مرة أخرى لواحدة من الدوريات التالية.

قطاعا غالي وزوغديدي

١١ - اتسمت الحالة في قطاع غالي بعدد من أحداث العنف في مدينة غالي والمنطقة السفلى من غالي. وقد زاد عدد حوادث السرقة والخطف والقتل في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. ففي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت النار على سيارة يستقلها اثنان من الأبخاز وجورجي واحد على الطريق الرئيسي بالقرب من أشيغفارا (في منطقة غالي العليا)؛ وسقط الثلاثة قتلى. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، اختطف ما بين ١٥ و ٢٠ رجلاً من المسلحين المثلثين أحد السكان في سيناردو بيديا (على مسافة ١٠ كم إلى الشمال الغربي من مدينة غالي) وأردوه قتيلاً. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، وقع أربعة مدنيين في كمين على الطريق الرئيسي بالقرب من مدينة غالي. وقد قُتل اثنان وأصيب الآخرون. ووقعت أيضاً ثلاثة انفجارات: طردان مفخخان أديا إلى فقد موظف أمن أبخازي لكلتا يديه وإصابة عينيه بضرر شديد في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وانفجار تسبب في وقوع ضرر بالغ بالمبنى الإداري المحلي في مدينة غالي في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وعُثر، بالإضافة إلى ذلك، على لغمين أرضيين في قطاع غالي، وقامت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بإبطال مفعولهما.

١٢ - وقامت الميليشيات (الشرطة) الأبخازية بعمليات تفتيش واعتقال في المنطقة الأمنية بغالي. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، احتجزت قوة مؤلفة من حوالي ٢٠ من أفراد الميليشيات ١٥ شخصاً في المنطقة السفلى من غالي؛ وأطلق سراحهم بعد أربعة أيام. وفي عملية أوسع نطاقاً وقعت فيما بين ٢٥ و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، احتجز قرابة ١٥٠ من أفراد

المليشيات ٤٠ شخصا، أطلق سراح ٣٦ منهم فيما بعد؛ وما زال الأربعة الباقون محتجزين. وقد بذلت البعثة مساعيها الحميدة لتخفيف حدة التوتر وتهدئة مخاوف السكان المحليين التي أثارها هذه العمليات.

١٣ - وفي متابعة لبعثة التقييم المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (انظر S/2001/59، المرفق الثاني)، وبناء على طلب الفريق العامل الثاني التابع لمجلس التنسيق (والمعني بالمشردين داخليا واللاجئين؛ انظر S/2002/1141، الفقرة ١٨)، أجري تقييم أمني في قطاعي غالي وزوغديدي. وقد تشكل فريق التقييم من موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وموظفين من شعبة الشرطة المدنية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، واثنين من مراقبي الشرطة ذوي خبرة ببعثات الأمم المتحدة. وقد جرى التقييم بموافقة وتعاون السلطات على جانبي خط وقف إطلاق النار. وقد بينت النتائج الأولية وجود ثغرات محددة في تنظيم الأجهزة المحلية لإنفاذ القوانين وتدريبها ومعداتنا. ويعد هذا، بالإضافة إلى عدم وجود اتفاق سياسي بشأن عودة اللاجئين، مانعا يحول بين الأشخاص الراغبين في الاستفادة من حقهم في العودة وإعمال هذا الحق، ويزيد من صعوبة حالة من عادوا فعلا إلى منطقة غالي، وهي حالة صعبة بالفعل. وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز حكم القانون وإقامة العدل في المنطقة لتوفير بيئة سالمة وأمنة للعائدين والمشردين داخليا. وستدرس بعثة مراقبي الأمم المتحدة نتائج وتوصيات التقييم الأمني بعد أن ينجز الفريق تقريره الكامل، وستتابع هذه المسألة بالتشاور مع الجانبين.

١٤ - وفي الفترة قيد الاستعراض، كانت الحالة في قطاع زوغديدي هادئة. وقد انخفض النشاط الإجرامي نسبيا، إذ لم تقع سوى حادثتي قتل وخمس حوادث سرقة حسبما ذكرت السلطات المحلية. ونظمت عدة مظاهرات سلمية، أغلبها قام بها المشردون داخليا احتجاجا على ظروفهم المعيشية. وقد اتخذت السلطات المحلية عدة خطوات لتحسين الحالة، ولا سيما بتوفير الكهرباء. ومنذ ٦ كانون الثاني/يناير، قامت جماعة من المشردين داخليا بتعطيل حركة بعثة المراقبين وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة على الجسر الرئيسي المقام على نهر إنغوري في الجانب الجورجي. وتحتج هذه الجماعة، في جملة أمور، على تمديد ولاية قوة حفظ السلام التابعة للرابطة، واستئناف ربط سوشي في الاتحاد الروسي بسوخومي بالسكك الحديدية، واستمرار منح الجنسية الروسية وجوازات السفر الروسية لسكان أبخازيا.

١٥ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، راقبت البعثة عملية بحرية لإطلاق النار قام بها جيش جورجيا في ساحات التدريب في كوليفي، التي تتداخل جزئيا مع منطقة الحد من الأسلحة ولكن تستخدمها جورجيا بوصفها منطقة تدريب عادية. وخلال هذا التمرين، شوهدت

طائرتان من طراز SU-25 وعدد من الأسلحة الثقيلة تستخدم داخل منطقة الحد من الأسلحة انتهاكا لاتفاق موسكو لعام ١٩٩٢. وارتكب كلا الطرفين انتهاكات مماثلة في الماضي. وتعترم البعثة معالجة هذه المسألة ضمن آلية مجلس التنسيق. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اعترضت دورية ساحلية جورجية سفينة صيد تركية بعيدا عن الساحل بالقرب من بتسوندا. وساعدت البعثة على تهدئة الحالة بين الطرفين، وخاصة وأن الأنجاز أتموا جورجيا بمهاجمة السفينة في المياه الدولية وأنهم يعرضون بذلك التعاون الاقتصادي بين أنجازيا وبقية الدول في المنطقة إلى الخطر.

١٦ - وواصل الفريق المشترك لتقصي الحقائق، الذي يضم الجانبين، البعثة وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، واصل التحقيق في حوادث العنف، علما بأن جميع الأطراف تحضر بانتظام الاجتماعات الأسبوعية المقررة وتستجيب فورا للحوادث. بين أن انعدام استمرارية الأدلة والتحقيقات البطيئة لا تزال مشكلة قائمة. ويجري حاليا التحقيق في خمس حالات.

رابعاً - التعاون بين قوة حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة

١٧ - واصلت البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تعاونهما الوثيق، لا سيما خلال الدوريات المشتركة في وادي كودوري. وتم تنفيذ عملية إجلاء مشتركة للتدريب على الإجراءات في حالة وقوع حالة طوارئ مفاجئة. وتكمل الاجتماعات الدورية التي يعقدها الموظفون على مستوى العمل عملية تبادل الآراء التي كثيرا ما تحدث بين كبير المراقبين العسكريين وقائد قوة حفظ السلام التابعة للرابطة.

١٨ - وفي ٢٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر، عقدت جورجيا والاتحاد الروسي جولتهما الرابعة من المشاورات بشأن إمكانية إجراء تعديلات في ولاية قوة حفظ السلام التابعة للرابطة ومركز المنطقة الأمنية في غالي. وبناء على دعوة من كلا الطرفين ورابطة الدول المستقلة، حضر المشاورات ممثل عن البعثة بصفة مراقب. وحتى ساعة كتابة هذا التقرير، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تمديد ولاية قوة حفظ السلام التابعة للرابطة التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي غضون ذلك واصلت القوة القيام بأنشطتها العادية.

خامساً - الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

١٩ - واصلت الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية تنفيذ برامجها الأساسية مستهدفة بذلك مواجهة النقص الحاد في المواد الغذائية واللوازم الطبية لأشد فئات السكان ضعفا، كما واصلت تنفيذ مشاريع إعادة التأهيل الصغيرة، وإزالة الألغام والتدريب على

التوعية بمخاطر الألغام. وظلت هذه الأنشطة تعوقها القيود المفروضة على نقاط عبور الحدود بين أبخازيا وجورجيا والاتحاد الروسي في منطقة نهر بسّو (انظر الفقرة ٢٨ من الوثيقة S/2001/401). وقامت الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية بإبجاز عملها في ظل خلفية من المشاكل المتكررة المتعلقة بالحالة الأمنية والإجرام. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تم اختطاف مركبة تابعة لمنظمة غير حكومية بريطانية تعمل في مجال إزالة الألغام في منطقة كولي ثم عثر عليها في وقت لاحق. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر أغار أربعة رجال مسلحين ومثلثين على مقر إقامة منظمة غير حكومية أجنبية في سوخومي.

٢٠ - ونفذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية المستفيدة، مشروعا لإصلاح المدارس الأساسية ولم يتبق منه سوى القليل من عمل إعادة البناء ستقوم به المجتمعات المحلية في بعض المواقع في كانون الثاني/يناير (انظر الفقرة ٢٢ من الوثيقة S/2002/1141). ولا يزال الضعفاء من كبار السن في سوخومي يستفيدون من برنامج للمساعدة متواضع تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك عن طريق منظمة غير حكومية محلية.

٢١ - وأعلن المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية أنه سيوفر مبلغ ١,٣ مليون يورو لدعم البرامج الإنسانية على جانبي خط وقف إطلاق النار. ويستهدف دعم المكتب كبار السن وأكثر الفئات السكانية حرمانا، كما سيشمل توزيع المواد الغذائية الجافة، ومخازن الأغذية، وأنشطة توليد الدخل. وتمكنت منظمات غير حكوميتين من استئناف أنشطتها الإنسانية في أبخازيا، جورجيا بفضل ازدياد التمويل المقدم من المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية وسويسرا. وفي كانون الأول/ديسمبر افتتح صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مكتبا في سوخومي لدعم مشروعه الإقليمي "المرأة ومنع نشوب الصراعات، وتسوية الصراعات وبناء السلام في منطقة جنوب القوقاز". وعقد الاجتماع الأول في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر في غالي وحضره قرابة ٣٠ ممثلا لمنظمات غير حكومية من جورجيا وأبخازيا، والسلطات المحلية، وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والبعثة. وافتتحت أيضا أكاديمية النهوض بالتعليم، وهي منظمة غير حكومية أمريكية، افتتحت مكتبا في سوخومي لدعم برنامج الزعماء الشباب الذي تنفذه لصالح الشباب الجورجي والأبخازي.

٢٢ - وواصلت البعثة نفسها إصلاح الطرقات والجسور لتمكين دورياتها من التنقل بحرية وأمان في المناطق الخاضعة لمسؤوليتها. وشرعت أيضا البعثة في تنفيذ سلسلة من المشاريع الصغيرة ذات التأثير السريع في منطقة عملياتها للتخفيف من معاناة المشردين في الداخل والعائدين وذلك بإعادة تزويد القرى بالكهرباء، وإصلاح مستشفى قروي.

٢٣ - وتابع مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أنجازيا، جورجيا، رصد ممارسات وكالات الأمر الواقع لإنفاذ القانون خلال فترة الاعتقال السابقة للمحاكمة والمحاكمات الجنائية، وتقديم الخدمات الاستشارية للأهالي التي تتعلق معظمها بحقوق التملك والملكية. وشارك أيضا في الاجتماعات الرباعية الأسبوعية للمساعدة في معالجة القضايا العملية التي تشغل بال العائدين والمشردين في الداخل (انظر الفقرة ٢٣ من الوثيقة S/2002/1141).

٢٤ - ولا يزال انعدام سيادة القانون وضعف هياكل إنفاذ القوانين يشكلان سببا هاما وراء العديد من انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الصراع، ولا سيما في المنطقة الأمنية. ولا يزال السكان المحليون في غالي محرومون من التعليم بلغتهم الأم. وتم الإبلاغ عن عدد من حالات إساءة استعمال السلطة والاعتقالات التعسفية التي قامت بها وكالات الأمر الواقع لإنفاذ القوانين وذلك خلال عملية البحث والاعتقال في مقاطعة غالي في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر (انظر الفقرة ١٢ أعلاه).

سادسا - مسائل الدعم

٢٥ - أُرجأت البعثة نقل طائرة هليكوبتر ثالثة إلى موقع البعثة (تمت الموافقة عليها في ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣) إلى أن يتم اتخاذ قرار بشأن استئناف دوريات طائرات الهليكوبتر. وأحرزت البعثة المزيد من التقدم في تحسين نظام الاتصالات عن طريق ربط مطار سيناكي، وموقع إعادة الإرسال الرئيسي للمقر في سوخومي ومقر قوات حفظ السلام التابعة للرابطة بنظام رقمي يعمل بالموجات الدقيقة العالي الكفاءة، وتركيب ١٥٠ جهاز هاتف نقال قصير المدى و ٥٠ جهازا طويل المدى في مقر سوخومي.

سابعا - الجوانب المالية

٢٦ - خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٥٦/٥٣ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، مبلغ ٣٣ ١٤٣ ٧٠٠ دولار أي ما يعادل ٩٧٥ ٧٦١ دولارا في الشهر للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتقسم هذه المبالغ مرهون بقرار يتخذه مجلس الأمن فيما يتعلق بولاية البعثة.

٢٧ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، فإن تكاليف صيانة البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ستكون مقصورة على المبالغ الشهرية التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٢٨ - واعتباراً من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١١,٠ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١,٥ بليون دولار.

ثامنا - ملاحظات

٢٩ - عندما قدمت تقريرتي إلى المجلس في كانون الثاني/يناير الماضي، كان هناك ما يدعو إلى التفاؤل. فقد وضعت ممثلي الخاصة الصيغة النهائية لورقة عنونها "المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي" - التي توفر الأساس المفاهيمي الذي يمكن استناداً إليه إجراء مفاوضات بشأن تسوية شاملة للصراع. وحظيت بالتأييد الكامل من جميع أعضاء "فريق أصدقاء الأمين العام" على هذه الورقة وعلى رسالة الإحالة الموجهة للطرفين. وأيد أيضاً المجلس الورقة والرسالة بوصفهما عنصريين إيجابيين للشروع في عملية للسلام بين الجانبين. والآن وبعد انقضاء سنة من الجهود المضنية التي بذلتها ممثلي الخاصة و "الأصدقاء"، لم يقترب الطرفان كثيراً من نقطة الشروع في مفاوضات محتملة. وشدد الطرفان من لهجتهم، كما أن الثقة منعدمة بينهما إلى حد كبير ولا يديان رغبة كبيرة في تقديم الحلول التوفيقية الضرورية من أجل الشروع في عملية سلام ذات مغزى. ويفرض الجانب الأبخازي بصورة خاصة حتى الدخول في مناقشات بشأن المبادئ التي ينبغي أن تقام على أساسها المفاوضات. وينبغي تجاوز هذه الأزمة حتى يتسنى تسوية هذا الصراع وليس فقط احتوائه. ولهذا الغرض، فإني أعتزم دعوة كبار ممثلي "فريق الأصدقاء" إلى جلسة غير رسمية لإبداء الأفكار بشأن كيفية معالجة الحالة في المستقبل.

٣٠ - ومن الضروري أن يستأنف مجلس التنسيق اجتماعاته من أجل إحراز المزيد من التقدم في عملية السلام بين جورجيا وأبخازيا على الميدان، لا سيما تحويل توصيات الأفرقة العاملة إلى التزامات ثابتة. ومن شأن التعجيل بعقد دورة المجلس المقبلة أن ييسر اتخاذ قرار في الوقت المناسب بشأن عقد مؤتمر رابع بشأن بناء الثقة وللشروع في التحضيرات.

٣١ - ولا تزال قضية عودة المشردين في الداخل إلى منازلهم سالمين وآمنين مسألة متوقدة. ومما يؤسف له، فإنه لم يحرز أي تقدم في تنفيذ الاتفاق الرباعي لعام ١٩٩٤ بشأن العودة الطوعية للاجئين والمشردين في الداخل (S/1994/397، المرفق الثاني). وتضمن تقرير بعثة التقييم المشتركة إلى مقاطعة غالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2001/59، المرفق الثاني) توصيات تتعلق بتحسين الحالة ينبغي تنفيذها. وفيما يتعلق بالمسألة المحددة مسألة تعزيز مؤسسات إنفاذ القوانين، فقد تم تنفيذ بعثة تقييم لذلك الغرض، وإني أرحب بتعاون الجانبين الكامل كمؤشر إيجابي على رغبتهم في تحسين حالة العائدين والمشردين في الداخل.

٣٢ - ولا يسعني إلا أن أؤكد مجدداً أن الجانبين الجورجي والأبخازي يتحملان المسؤولية عن سلامة الأفراد المدنيين والعسكريين العاملين في البعثة، وكذلك عن ضمان حرية تنقلهم في جميع الأوقات. ويجب عليهما أيضاً محاكمة مرتكبي الجرائم ضد موظفي الأمم المتحدة.

٣٣ - ويظل تواجد البعثة أساسياً للمحافظة على الاستقرار في منطقة الصراع ومواصلة العمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للصراع. ولذلك أوصي بتمديد ولاية البعثة مرة أخرى فترة ستة أشهر حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

٣٤ - وفي الختام، أود أن أعرب عن التقدير لممثلي الخاصة، السيدة تاغليافيني، ونائبتها، روزا أوتماييفا، وكبير المراقبين اللواء أشفق، لدورهم القيادي في هذه المهمة الصعبة. وأشيد برجال البعثة ونسائها لالتزامهم وشجاعتهم في أداء مهامهم الصعبة التي غالباً ما تكون محفوفة بالمخاطر.

المرفق

البلدان المساهمة بمراقبين عسكريين (في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)

البلد	المراقبون العسكريون
الاتحاد الروسي	٣
الأردن	٧
ألبانيا	٣
ألمانيا	١١
إندونيسيا	٤
أوروغواي	٣
أوكرانيا	٥
باكستان	٩
بنغلاديش	٧
بولندا	٤
تركيا	٥
الجمهورية التشيكية	٥
جمهورية كوريا	٧
الدانمرك	٥
السويد	٣
سويسرا	٤
فرنسا	٣
مصر	٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٧
النمسا	٢
هنغاريا	٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
اليونان	٥
المجموع	١١٤

